حنـــر شاهين

المواجهة الإسرائيلية ـ العربية الأولى (١٩٤٨) وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني

قرار التقسيم وإمكانات الرفض الفلسطينية

كان قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، الذي نص على تقسيم الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب البريطاني إلى «دولتين يهودية وعربية، فاتحة مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين. والجدير بالذكر، أنه بموجب هذا القرار – الذي أيّدته ٣٣ دولة، بينها الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي؛ وعارضته ١٣ دولة، بينها ست دول عربية؛ وامتنعت عن التصويت عليه عشر دول بينها بريطانيا – خصص للدولة اليهودية نحو ٥٥٪ من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، كان من المفروض أن تبلغ نسبة السكان العرب فيها، ٤٥٪ من مجموع سكانها.

قبلت القيادة الصهيونية بقرار التقسيم، معتبرة إياه تتويجاً لجهودها وسعيها نحو إقامة دولة صهيونية في فلسطين، واعترافاً دولياً بحقها في إقامة هذه الدولة. فقرار التقسيم، كان يحمل بين طياته «إمكانية حقيقية وحيدة لاستقلال يهودي... والجمعية العامة لم تستطع أن تقرر خلافاً لذلك. لقد اضطرت للاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل، وإلى احترام تصريح بلفور، الذي كان أساس الانتداب البريطاني في [فلسطين]؛ ثم اضطرت لأن تأخذ بعين الاعتبار النكبة التي حلّت بيهود أوروبا، ومكانة اليهود العالية ومساهمتهم في الحياة الاقتصادية بعد الحرب؛ والتناقض في المصالح بين الدول الكبرى فيما يتعلق باستمرار حكم بريطانيا في [فلسطين] وإدراك الخطر المتوقع للأقلية اليهودية إذا حُكم عليها العيش في دولة عربية في [فلسطين]»[1]. لهذه الأمور مجتمعة قررت الوكالة اليهودية قبول مشروع التقسيم، حيث أصدر دافيد بن – غوريون، وهو آنذاك رئيس الوكالة، بيانا باسم إدارتها، ذكر فيه أن «قرار الأمم المتحدة حول إقامة دولة الشعب اليهودي ذات السيادة في جزء من وطنه القديم هو مشروع يتسم بالعدالة التاريخية، ويكفر، جزئياً على الأقل، عن الظلم الذي لم يسبق له